الأركان المشتركة للولايات المتحدة الأميركية (United States Joint Chiefs of Statff) قد حذرت الرئيس الاميركي من أن تطبيق نصوص تقرير اللجنة من شأنه أن يؤدي إلى تفاعلات في المنطقة تفوق قدرة بريطانيا على التصرف، وسيكون من غير الحكمة إرسال قوات أميركية إلى فلسطين، لفرض تطبيق توصيات اللجنة[١٢].

ورغم الخلافات الحاصلة، فإن الساسة الأميركيين قد وجدوا قاسماً مشتركاً للتفاهم مع بريطانيا، وبالتالي تسوية الخلافات أمام تخوف الطرفين من احتمال امتداد النفوذ السوفياتي للشرق الأوسط وفي هذا الصدد التقت المخاوف البريطانية من احتمالات انفجار العنف في عموم الشرق، في حال زيادة معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين[١٣]، مع النصيحة التي كان طاقم الرئاسة الأميركي المشترك، قد قدمها للرئيس ترومان والقائلة، بأن تطبيق توصيات اللجنة بالقوة قد يهدد المصالح الحيوية لكل من بريطانيا وأميركا على السواء. فإنه من المحتمل في حال التطبيق أن يحل السوفيات محل الولايات المتحدة من حيث النفوذ والقوة في الشرق الأوسط[١٤]. كما أشارت النصيحة، آنفة الذكر، إلى الانعكاسات السلبية المحتملة على امدادات النفط العربي للغرب، في حال تضييق الخناق على العرب.

القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة:

بعد أن كانت سياسة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية تلتقي في العام ١٩٤٦، على ضرورة عدم عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة[١٥]، فإن هاتين الدولتين قد توصلتا، في سياق الأحداث القريبة اللاحقة، إلى طرح القضية على هيئة الأمم في العام التالي، العام ١٩٤٧.

وقد سجل تاريخ الثاني والعشرين من أيار، (مايو)، تاريخ تقديم اللجنة تقريرها إلى الادارتين الأميركية والبريطانية، فشل محاولة التسوية الانغلو ـ أميركية، وبدء فترة المشاريع البريطانية، التي لم يطل أمدها هي الأخرى حتى أحيلت القضية إلى الهيئة الدولية. وكان ذلك إثر فشل المداولات البريطانية مع العرب في مؤتمر لندن[١٦]، حين أعرب الوفد البريطاني إلى المؤتمر المذكور عن أسفه لعدم التوصل إلى حل يرضي الطرفين: العربي واليهودي، مشيراً إلى اضطرار بريطانيا إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة في اجتماعها القادم بدون اقتراح حل لها[١٧].

وفي الثامن والعشرين من نيسان (إبريل) عام ١٩٤٧، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك دورة غير عادية، بناء على طلب بريطاني لمناقشة القضية الفلسطينية. وقد أسفر الاجتماع المذكور عن تشكيل لجنة دولية خاصة (UNSCOP) (United Nations Special Commission on Palestine بهدف دراسة القضية وتقديم توصيات بشأنها. وفي السابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٤٧، وصلت اللجنة الدولية إلى فلسطين، فقاطعها العرب لاعتقادهم بانحيازها المسبق للصهيونيين[١٨]. وقابلتها موجه من الاضرابات استنكاراً للأسلوب البريطاني التقليدي، على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً، والذي تمثل بسياسة إرسال لجان التحقيق[١٩]. وعندما أتمت اللجنة المذكورة تقصياتها، قدمت للأمم المتحدة مشروعين بعد أن فشلت في الاتفاق على واحد. ذلك أن أغلبية